محاضرة **جديدة .**

**د عكنوش –رمضان مبارك لكم جميعا**

**الموضوع :**

**الأخلاق و السياسة**

**الكلمات المفتاحية :**

 اخلاق , سياسة , مجتمع, قيم ,فكر, حضارة

**المراجع :**

أبوبكر العيادي , الأخلاق و السياسة ,صحيفة العرب , الدوحة , ماي , 2020

حسن العطار , جدلية العلاقة بين السياسة و الأخلاق 2020,01,02

فوزي أوصديق , علاقة السياسة بالأخلاق .العربية نت .12.05.2020

**الإشكالية** :

علاقة الأخلاق بالسياسة قضية شغلت فلاسفة اليونان ومفكري الإسلام، وظل السؤال الذي يعيد طرح نفسه لديهم: هل يمكن للسياسة أن تقوم دون استناد إلى الأخلاق والقيم؟

هل الأخلاق ضرورة للسياسة أم إنهما ضدان لا يجتمعان؟ وحيثما حضرت الأولى غابت الثانية؟

ليس الحديث في السياسة والأخلاق بالموضوع الجديد؛ فقد شغلت الثنائية اهتمام الفكر عبر العصور من قبيل الاهتمام بمعادلة قرينة للخلق ومتزاوجة مع إدارة شؤونه في بذور الجمعية البشرية.

ثنائية الاخلاق والسياسة عقدة مسكونة بالالغاز باعتبارها ترميز لرحلة البحث في الوظيفة المهنية للأخلاق وفي ديناميات السياسة بكل تناقاتضاتها و مصالحها و حقائقها , و إذا كنا في محاضرات سابقة قد عرفنا السياسة يبقى السؤال عن الأخلاق ؟

**معنى الأخلاق لغة.**

الأخلاق جمع خلق، والخُلُق -بضمِّ اللام وسكونها- هو الدِّين والطبع والسجية والمروءة.

**معنى الأخلاق اصطلاحًا**

عرَّف الجرجاني الخلق بأنَّه: (عبارة عن هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر ورويَّة، فإن كان الصادر عنها الأفعال الحسنة كانت الهيئة خلقًا حسنًا، وإن كان الصادر منها الأفعال القبيحة سميت الهيئة التي هي مصدر ذلك خلقًا سيئًا).

**القضية :**

أثيرت قضية العلاقة بين السياسة والأخلاق في الفكر الإنساني، كما في تجارب الدول والمجتمعات من زاويتين لا علاقة لإحداهما بالأخرى. الزاوية الأولى هي "أخلاقية السياسة" والى أي مدى يلتزم الساسة بالقواعد الأخلاقية في إدارة الخلافات والصراعات، وقد شغل هذا السؤال الفكر الإنساني عموما منذ البدايات الأولى لتاريخ الفلسفة. كما احتل حيزا مهما في الفكر السياسي الحديث منذ اصدر المفكر الإيطالي "ميكا فيلي" كتابه المشهور "الأمير" في القرن السادس عشر، وقدم فيه الذرائع لتبرير الاستيلاء على السلطة بالقوة، وممارستها بأية طريقة تحقق الغاية منها على أساس ان هذه الغاية تبرر الوسيلة، بغض النظر عن اخلاقيتها ومشروعيتها وما زال ذلك السؤال عن أخلاقية السياسة مثار جدل حتى وقتنا الحاضر, ويكشف لنا تاريخ السياسة عن علاقة ملتبسة ما بين الأخلاق والسياسة، فالأخلاقي يرى أن السياسي ينبغي أن يتحلى بالأخلاق الفاضلة البريئة من المصالح الشخصية ، ويرفض الأخلاقي بشدة أن تكون الأخلاق مادة مطاطة تتمدد وتنكمش حسب الطلب.

واستطاع الإسلام من خلال فهمه للعمق الإنساني الكلي الشعور الذي يدفع الفرد للتفكير فقط بالحالة النفعية في تسيير حياته، وأن يتبع سياسة فاقت رغم قدمها ما نعايشه من ثقافة السياسات المختلفة. فالشر والخير هما محوران من أهم محاور الأخلاق، وبالتالي فإن الظلم والعدل من أهم محاور السياسة، إذاً فكلٌّ من الأخلاق والسياسة محتويان بعضهما الآخر، وكل منهما تابع للآخر، ويمثّل مبتدأ الآخر ومنتهاه، ولن نستطيع الفصل بينهما لأنهما أساس بناء المجتمعات السليمة والمتقدّمة. ونرى ذلك يتجسّد في أغلب المجتمعات الغربية من حيث اتصال الفضائل السياسية والفضائل الأخلاقية في العمل، لأنها تتلاقى في مصبّ النظام العادل. وهنا تكمن حكمة النظم السيساسية كي تحقق أول وأهم مطلب داخلي للأفراد وهو الحرية، التي تحافظ على حريات الآخرين. وبالمقابل فإن استقرار الرضى جرّاء التوافق والمعاهدة على أسس التراضي بين المجتمع وسائسيه، تفرض الاحترام المتبادل بينهما، فالسياسة تصون كرامة الفرد وحقوقه، والمجتمع يُرسي مناخاً أخلاقياً سليماً، مما يضمن لجوء كل منهما لمفهوم مشترك اسمه "سياسة الأخلاق" فالسياسة أصلاً تعني إرشاد الناس وتوجيههم وسوسهم لإصلاح أمورهم، ولكن للأسف نراها الآن اتّخذت مجرىٍ مختلفاً، فباتت تنْظُمُ سجلاّتٍ من القوانين المادية، بحجة أن الأخلاق باتت دفينة مدينة أفلاطون الفاضلة والتي انقرضت أو اندثرت.

لقد بات من المهم جدا إدراك السياسات الحالية لمسألة أنه ما من غاية تسمو فوق غاية حق الإنسان في الحياة والحرية والكرامة. و هذه الغاية يجب أن تكون منطلق كافة السياسات. فالإنسان هو غاية الحياة وهو منطلق الحياة. وقهر السلوكيات الخاطئة من قبل السياسيين لا يجب أن يكون بردّات فعل خاطئة، بل يجب أن يكون مبنيّاً على أُطُرٍ ديمقراطية وأخلاقية تضمن التوافق بين الغايات والوسائل, والفصل بين السياسة والأخلاق يقود إلى تقويض أركان الدولة و المجتمع معا في نهاية الأمر.

**صفوة القول إن الأخلاق هي أفضل السياسات، فهي شرط أساس لوجود مجموعة سياسية حقيقية، ينجم عنها كل ما هو خيّر، فشرعية ممارسة السلطة، وعدالة السياسات المتبعة، ونجاعتها، يمكن أن تحظى عندئذ بانخراط كل فرد في مشروع مشترك.**